تأثير متغير الهوية الوطنية في السياسة الخارجية التركية

أ/ أسماء حمايدية

أستاذة مساعدة (أ) بـ: جامعة بومرداس

باحثة بـ جامعة باتنة 1

asmahemaidia@hotmail.fr

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى تأثير متغير الهوية الوطنية على توجهات السياسة الخارجية التركية بعد 2002، فالهوية الوطنية المهيمن اليوم في تركيا تعكس ذلك المزيج بين الحداثة والعلمانية الغربية مع الهوية العثمانية الإسلامية القديمة، والتي تعني بمفهوم آخر الهوية العثمانية الجديدة، هذا التوليف بين الهويتين الحديثة والتقليدية نمى في سنوات الثمانينيات وتعزز أكثر مع فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002، وهو حزب علماني التوجه وبجذور إسلامية قوية، ما منحه شعبية كبيرة جعلته يستمر إلى غاية اليوم، هذه العودة إلى الهوية الاسلامية انعكست كثيرا وظهرت جليا في السياسة الخارجية لتركيا، فقد اتخذت تركيا مسارا جديدا في علاقتها مع العالم الاسلامي والذي يعد تغييرا مختلفا عما كانت عليه سياستها الخارجية قبل 2002، في حين استمرت في علاقات متينة مع الغرب بما تقتضيه المصلحة العليا لتركيا.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية التركية، العلمانية، النزعة العثمانية الجديدة.

Abstract:

This study aims to highlight to what extent the national identity variable determines Turkish foreign policy since 2002. Turkey’s dominant national identity reflects a mix of modern, secular and the occidental culture and a traditional Ottoman and Islamic identity i.e. a “neo-Ottoman” identity. This synthesis of traditional and modern identity that began to appear since the 1980's, has grown significantly when the ‘Justice and Development Party’ (AKP) took office after 2002 elections. A secular party which with strong roots in political Islam, something that fueled its popularity ever after. This Neo-Ottomanism has had impacts on Turkey's foreign policy choices, as it contributed to a significant improvement of its relations with the Muslim world, while maintaining good relations with the West as dictated by its national interests.

Keywords: Turkey’s Foreign Policy, Secularity, Neo-Ottoman Identity.

مقدمة:

عرفت السياسة الخارجية التركية منذ اكثر من عقد تحولات ملحوظة جعلتها محط انظار الكثير من الباحثين والدارسين ودفعتهم الى إلقاء الضوء على الخصوصية التي تكتسيها تركيا، كونها دولة ذات تاريخ عريق تمثل في الامبراطورية العثمانية، ثم أصبحت بعد قيام الجمهورية مثالا للنظام الجمهوري اللائكي، فهي دولة أسوية وأوربية، تجمع قيم الشرق والغرب، وتتقاسمها توجهات نحو الغرب الذي جعلته مثالا ونموذجا، وتطلعاتها إلى الشرق الذي تربطها به روابط حضارية ودينية وجغرافية لا يمكن إغفالها.

حيث سعت تركيا بعد قيام الجمهورية إلى توطيد علاقاتها مع الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) سياسيا واقتصاديا وأمنيا وثقافيا، إلا أنه وبعد الحرب الباردة شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات وتغيرات هيكلية عميقة، ارتبطت بعدة عوامل كان أكثرها تأثيرا على مبادئ وأهداف وحتى توجهات السياسة الخارجية التركية، هو متغير الهوية الوطنية والتحولات التي شهدتها، من الهوية الكمالية العلمانية التي سعت لجعل تركيا دولة غربية بعيدة عن تراثها التاريخي وهويتها الأصلية، إلى هوية عثمانية جديدة التي تدعمت مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 والذي يرنو إلى استرجاع بعض من أمجاد الامبراطورية العثمانية من خلال إحداث تحولات عميقة وجادة في السياسة الخارجية التركية وتبني سياسة متعددة الأبعاد والتوجه -إلى جانب الغرب - نحو دوائرها الجغرافية وعمقها التاريخي أو ما يعرف "بسياسة العمق الاستراتيجي" وهو ما ترى فيه تركيا فرصة للتقدم في المجال السياسي والاقتصادي.

وعليه يمكن طرح الاشكال التالي:

إلى أي مدى أثر متغير الهوية الوطنية على توجهات السياسة الخارجية التركية؟

وللاجابة عن الاشكالية قسمنا الدراسة الى المحاور التالية:

- **المحور الأول**: الثابت والمتغير في الهوية الوطنية.
- **المحور الثاني**: العلاقة بين الهوية الوطنية والسياسة الخارجية من منظور بنائي.
- **المحور الثالث**: الهوية الوطينة التركية: دراسة في المحددات.
- **المحور الرابع**: تحولات الهوية الوطنية وتأثيرها على توجهات السياسة الخارجية التركية.

المحور الأول: الثابت والمتغير في الهوية الوطنية

الهوية الوطنية مفهوم قد يم ظهر في بادئ الأمر في أوربا متخذا طبيعة دينية لكنه مالبث أن تحول في القرنين التاسع عشر والعشرين متخذاً السلالة، اللغة والثقافة صبغة له والهوية الوطنية -ولكونها من أكثر المفاهيم اختلافا عليها نظرا لحداثة استخدامها في الدراسات الأكاديمية- خضعت لتعريفات مختلفة لكنها تلتقي حول فكرة واحدة هي إحساس الفرد أو الجماعة بالذات.

فالهوية كمصطلح تدل على كون الشيء نفسه، هي اجابة لتساؤل من نحن ؟وماذا يمكن أن نكون؟ هي وعاء للعضوية تستند إلى كل انواع النمطيات مثل العرق، والدين واللون، الثقافة، فنجد "فرانسيس دينك"،

يعرفها على انها "الطريق الذي يعرف بها الأفراد أو المجموعات ذواتهم أو تعريف الأخرين لهم "(عبده مختار2009.ص.123). أما الهوية عند أمين معلوف في كتابه الهويات القاتلة "meurtrièresLes identités "فهو يقول:"هويتي هي ما يجعلني غير متماثل مع أي شخص أخر".(Maalouf 1998, p. 16)

كما وعرف بعض الباحثين الهوية الوطنية على أنها: "صور الفردية والتميز الذاتية التي يحملها ويخططها ممثل ويشكلها ويعدلها مع مرور الزمن عبر العلاقات مع آخرين" (هنتنغتون 2005، ص ص. 30-37.)، ويندرج تعريف الباحث انتوني سميث في الإطار نفسه حيث يشير إلى أن الهوية الوطنية تعبر عن" الهوية الجماعية المتكونة أو الانطباع المتولد لدى أفراد الأمة عن أنفسهم وثقافتهم التي هي طابع الأغلبية من الأفراد، وتضفي الهوية الوطنية الشرعية على الوضع الاجتماعي والتآلف المشترك". وفي نفس الاتجاه فالهوية عند المفكر الفرنسي اليكس ميكشيللي هي: "منظومة متكاملة من المعطيات المادية والنفسية والمعنوية والاجتماعية تنطوي على نسق من عمليات التكامل المعرفي، وتتميز بوحدتها التي تتجسد في الروح الداخلية التي تنطوي على خاصية الإحساس بالهوة والشعور بها". (طشطوش 2012، ص. 150)

تعكس إذا الهويةالوطنية بمفهومها العصري سمات الشعب أو الأمة وتحددهما، وبما أن الهوية الوطنية هي نتاج خصائص الثقافة الجماعية والتي تعطي للأمة شعوراً محدداً، وتضع للدولة أسسا تبني عليها حياتها السياسية المستقرة فهذا يعني أنها تسعى لتحقيق التماسك الاجتماعي والوحدة السياسية، بمعنى آخر أن الهوية الوطنية بمفهومها العصري تتخطى الولاءات الأخرى كافة دون أن يؤدي ذلك إلى محوها بالضرورة. (Greenfeld & Eastwood 2007, p. 259).

ومصطلح الهوية الوطنية يحمل العديد من المضامين، بحيث أن الهوية كمتغير غير ثابت يتحدد بمجموعة من العناصر التي تساهم في تشكيله والمتغيرة حسب الزمان والمكان والتي تكمن في: (ميكشيللي 1993، ص ص. 18-20).

المحدد التاريخي: يشكل تاريخ الجماعة منطلقا أساسيا لتحديد هويتها، بحيث أن للأصول التاريخية، والأثار التاريخية من عادات وتقاليد وأعراف انعكاسات على تشكيل هوية الفرد والمجتمع، وفي هذا الإطار يقول "نديم البيطار" في دراسته عن (حدود الهوية القومية) بأن: "هوية الأمم هي هوية تاريخية والتاريخ هو الذي يشكلها، وهو يعني ألا وجود لهوية خارج المجتمع والتاريخ...." وهو بهذا يربط الهوية بالمحدد التاريخي، إلا أن الهوية لا تتحد بالتاريخ فحسب بل هناك محددات أخرى.

المحدد الجغرافي: أو ما يمكن ان نسميه بالحدود "the borders" وهي أساس تشكيل الهويات الوطنية والحفاظ عليها،(Albert et al. 2001, p. 129) وقد مال إليه ابن خلدون في مبدئه (العصبية) فهو يرى أثر ذلك في تشكيل المجتمع مما يجعله يحمل صفات موحدة، ويمتلك رؤية موحدة تجاه مجمل القضايا التي تحيط به، وله رؤية محددة للعلاقة مع الطبيعة وطريقة التعامل معها، ولهذا قسمت الأمم بحسب هذا المحدد إلى مجتمعات جبلية وسهلية.

المحددالاجتماعي: من حيث الطبقة والمكانة والوظيفة(الدور والمركز) أو عناصر المكون البيولوجي المتشكلة من العرق، اللون والجنس، كما يمكن التعبير عن الهوية بطريق الانتماء والتبعية والعضوية الاثنية أو القبيلة أو العائلة أو الأسرة.

المحدد الثقافي: من حيث الدين أو اللغة أو العادات والتقاليد والعرف والقيم الاجتماعية المشتركة، الملبس، وسائل الإنتاج، طرائق الأكل والشرب، نظام أسلوب الإدارة والتنظيم الهيكلي للقوة والسلطة والقانون المنظم، كما يندرج فيها وحدة المصالح والمصير والتاريخ المشترك.

المحدد السياسي: من حيث الدولة الوطنية أو القومية ونظام الحكم وشكل الدولة ونظام الإدارة والسيطرة على جهاز إدارة الدولة، المواطنة، الجنسية، البناء الدستوري والقانوني فيها أو الايدولوجيا الموجهة للبناء السياسي الرئيسي والفرعي) الحكومة والتنظيمات السياسية كالأحزاب وتنظيمات المجتمع المدني والأهلي.

المحدد الاقتصادي: والذي يتعلق بالموارد والثروات التي تتمتع بها الدولة او المجتمع، وكذلك النشاط الاقتصادي، والذي يحدد طبيعة المجتمعان كان مجتمع زراعي أو صناعي.(ميكشيللي 1993، ص. 24)

الهوية الوطنية اذا هي وعي المجتمع لذاته، وعي الوحدة والتماثل، ووعي الاختلاف والتمايز، كما تفصح عنه الايديولوجية السياسية بما تنتهجه من أفكار وتصورات، وبما تحدده من أهداف سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، وكما تعبر عنه الثقافة من رموز وقيم ومثل ومعان وسمات عامة وخاصة، وتبرزه وتكشف عنه أنماط الانتاج الاجتماعية والمنجزات الحضارية والتقنية، وما يجسده الخيال الجمعي للشعب وللأمة، انطلاقا من التاريخ واللغة والكفاح الوطني والمطامح لمشتركة.

الواقع أن مسألة ثبوت الهوية الوطنية أو تغيرها قد طرحت على محك المسائل والنقاش، وأثبتت المجادلات العلمية أن هوية أي مجتمع ليست أمرا ثابتا، بل يرتبط بالمؤثرات الخارجية وبالتداول العلمي للأفكار والثقافات، كما يرتبط بالصراع على السلطة، وهذه الصراعات هي نفسها نتيجة التأثرات الخارجية ولعب التوازنات.

كما أن الهوية هي مشروع متطور فاعل، مفتوح على المستقبل، وهي ليست من ناحية أخرى مغلقة على ذاتها مكتفية بها وإنما ذات طابع علائقي متفاعل مع غيرها، إن تطور وتفاعل الهوية لا يلغيها بل يغنيها ويجعلها قيمة فاعلة لا قيمة جامدة راكدة، لهذا فهوية الإنسان هي بالضرورة في تجدده لا في جموده، وفي تفاعله وتفتحه لا في عزلته. (Maalouf 1998, p. 17)

لذلك تحتاج الهوية إلى إعادة تعريف باستمرار بما يتواكب مع المتغيرات الحادثة وبالطبع يحتاج إلى معرفة عميقة بالتاريخ، وتقدير واضح وواقعي للحاضر، وإدراك واع لما هو مطلوب في المستقبل، لأنه لكل مرحلة مجتمعية وتاريخية هويتها المعبرة عن مكتسباتها ومنجزاتها وممارساتها وأفكارها وعقائدها وقيمها وأعرافها السائدة ولكن ليست ثمة استمرارية لهوية ثابتة جامدة محددة طوال التاريخ، وإنما لكل مرحلة جديدة هويتها التي هي تطور متجدد للهوية في المرحلة السابقة، أو انحدار وتدهور لها (مخداني 2011).

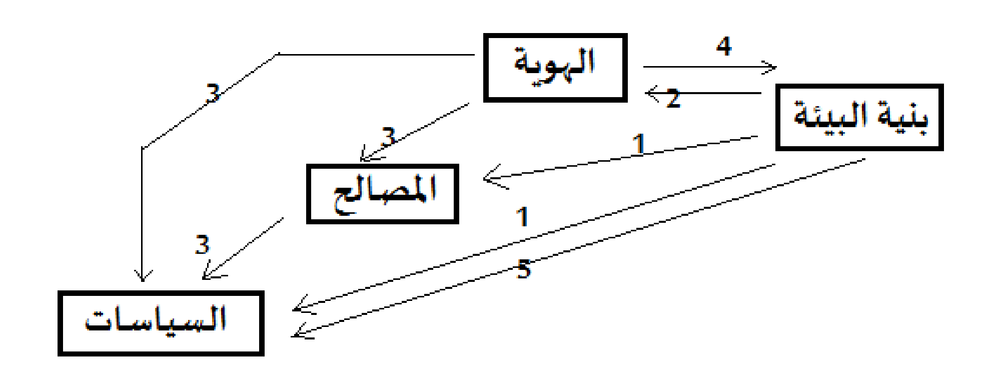
وحسب الأستاذ "محمد صالح الهرماسي" أن الهوية عرضة للتبدل والتحول والتجدد في ملامحها، لكن بعض مكوناتها تميل إلى الثبات، وهذا ما نسميه بالمكونات الثابتة، كالدين واللغة. وحتى هذه لا تسلم من التغيير البطيء (تغير فهمها وتأويلها) ولكنها أقل تأثرا بالمتغيرات، لكونها تدخل في صلب العقيدة، وبعضها الآخر يميل إلى التغير، لأنه أكثر تأثرا بالمتغيرات، باعتباره يقع خارج مجال العقيدة مثل(العادات، التقاليد،...) (الهرماسي 2001، ص. 30).

إذا كانت مكونات الهوية معطيات موضوعية مستقلة، فإن وعيها مجال واسع للميول والرغبات الذاتية والتأويلات الخاصة، وبالتالي للاختلاف وحتى للتصادم، ويبدو هنا تأثير الايديولوجية حاسما في اختلاف النظرة لهذه المكونات، فالعلمانيون لا يعترفون بالدين مقوما من مقومات الهوية، بينما يرى فيه الإسلاميون المقوم الأوحد (المرجع نفسه، ص. 31).

الهوية الوطنية إذا تتحدد بمجموعة من العناصر التي تساهم في تشكيلهاوهي متغير بتغير الزمان والمكان تشمل على عناصر تاريخية وجغرافية ثابتة، وعناصر اجتماعية ثقافية متغيرة نسبيا وعناصر سياسية واقتصادية أكثر تغيرا وتأثرا بالتطورات الداخلية والخارجية.

المحور الثاني: العلاقة بين الهوية الوطنية والسياسة الخارجية من منظور بنائي.

تتحدد العلاقة بين الهوية الوطنية والسياسة الخارجية وفقا للمقاربة البنائية Constructivist Approach والتي تركز على دور الهويات وتأثيرها على سلوكات الوحدات ومصالحها، لكن الهوية لوحدها لا تفسر الأفعال والسلوكات الخارجية، وهذا يعني أن الهويات بدون مصالح تفتقد إلى الرغبة الدافعة، كما أن المصالح بدون هويات تفتقد الى الواجهة والطريق(Guzzini & Leander 2006, p. 94) وهو ما يبينه الشكل أدناه.



بنية البيئة المحيطة بصانع القرارتتضمن على الخصوص المكونات الثقافية والمؤسساتية

الشكل رقم (1) إفتراضات المقاربة البنائية (The constructivist arguments)

ومن خلال هذا المخطط يمكن القول أن:

1- تأثير المعايير (المتضمنة العناصر الثقافية والمؤسسية لبيئات الدول) على تشكيل مصالح الأمن الوطني أو (مباشرة) السياسات الأمنية للدول.
2- تأثير المعايير(العناصر الثقافية والمؤسسية للبيئات الداخلية أو الخارجية للدول) على تشكيل هوية الدول.
3- تأثير الهوية واختلافات او التغييرات في هوية الدولة على مصالح الأمن القومي للدول وعلى سياساتها.
4- تأثير الهوية الدول وتكويناتها على الهياكل المعيارية بين الدول، مثل الأنظمة أو أمن المجتمعات.
5- تأثير سياسات الدول على السواء في بناء البنية الثقافية والمؤسسية للدول.(Kilinç 2001, p. 37)

إذا ترجع البنائية كمقترب السلوك الخارجي للدول إلى تلك الضوابط المعيارية، التي تتلقاها الفواعل من بيئتها الاجتماعية، إذ ترفض البنائية معاملة الفواعل الاجتماعية كوحدات عقلانية تتخذ قراراتها بناء على حسابات عقلانية دقيقة، وبدلا من ذلك تعتبر أن قراراتها تتخذ على أساس المعايير والقواعد، التي تعكس عوامل تذاتنية، وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية بحجة أن هذه الفواعل مندمجة باستمرار ضمن السياق الاجتماعي الذي يؤثر بشكل حاسم ولا يمكن تفاديه، وبالتالي فإن البنائية تناقض نموذج العقلاني المهتم بمصلحته والمتجه نحو تحقيق اهدافه أوما يعرف بالرجل الاقتصادي، وتقترح **النموذج الاجتماعي**، الذي يفترض أن التوجهات الخارجية تخضع ليس فقط للمصلحة بل بما يلاءم دوره الاجتماعي وهويته.(Burchill et al. 2005, p. 188)

ومنه فلاريب في أن للهوية الوطنية بجميع عناصرها المكونة لها تأثير في تغيير السلوك الخارجي للدول وأن التحول في الهوية بطبيعة الحال يدفع الدول إلى انتاج أنماط جديدة في السياسة الخارجية.

المحور الثالث: الهوية الوطنية التركية: دراسة في المحددات

إن الهوية الوطنية نتاج لوعي مشترك بالتراكم التاريخي الذي يحمل في داخله العالم الثقافي والنفسي والديني والقيم الاجتماعية، والذي ينعكس في مساحة جغرافية محددة، كما أنها نتاج لنمط الرؤية التي تحدد وضع هذا المجتمع بالنسبة للعالم ككل، وبالتالي فإن هذه التصورات هي التي تشكل المحدد الأساسي في التأثير على توجهات وتشكيل السياسات الخارجية للمجتمعات، ومنه فان مقومات الهوية التركية تتمثل في:

- **الإرث التاريخي**: إن أهم عامل تاريخي يميز الدولة التركية عن غيرها من الدول هو أنها كانت مركزا لحضارة عملت على بناء نظام سياسي تمثل في الدولة العثمانية والتي عمرت لمدة طويلة ما يزيد عن الستمائة عام (620عاما) من (1288-1924)، متضمنة داخلها العديد من مناطق التقاطع الواقعة ضمن القارة الأساسية لجغرافية العالم(أوراسيا)، وهو ما يميز الثقافة السياسية التركية التي تستند إلى الإسلام والثقافة الأسيوية والثقافات الأخرى التي شكلت فيما سبق النسيج العثماني.
- **الموقع الجغرافي**: تعتبر نقطة التقاء بين آسيا وأوروبا من حيث امتدادها بين قارتي آسيا وأوروبا حيث يقع 97% من مساحتها غرب آسيا ويضم هذا الجزء العاصمة أنقرة ويدعى الأناضول (**)، أما المساحة المتبقية والتي تمثل 3% فتقع جنوب شرق أوروبا وتضم اسطنبول وتسمى تراقيا(***)، بالإضافة إلى انتماءها إلى دوائر البلقان، القوقاز والشرق الأوسط، كما تنتمي إلى دول العالم الإسلامي والعالم التركي وهذا ما يمنحها القدرة على التفاعل مع الوحدات السياسية والعناصر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الواقعة في محيطها(كو لوغلو وآخرون 1995، ص589) ويجعلها ضمن منطقة تتقاطع فيها هويات ثقافية مختلفة ومتعددة فتؤدي بها إلى أزمات هوية وانتماء عميقة(نور الدين 1997، ص. 24)

وهو ما يضفي عليها أهمية جيو استراتيجية كونها دولة وسيطة متحكمة في قلب الأرض Heartland لوجودها في منطقة الحزام الأوراسي، فهي تحتل موقعا متوسطا بين قارات العالم الثلاث: آسيا، أوروبا وإفريقيا وذلك وفقا لنظرية هارولد ماكيندر Harold Mackinder الجيوبوليتيكية وهو ما يكسبها دورا محوريا في مجالها الجيوبوليتيكي.

- **المحدد الاجتماعي والثقافي:** يشكل الشعب التركي كتلة بشرية موازية بأهميتها للموقع الجغرافي للبلاد،بحيث تحتل تركيا المرتبة 17 عالميا من حيث عدد السكان والذي يبلغ حوالي 71.5 مليون نسمة، ويتكلم معظم السكان اللغة التركية هي اللغة الرسمية في تركيا التي كانت تكتب بالأبجدية العربية إلى أن جاء كمال أتاتورك وفرض كتابتها بالأبجدية اللاتينية من ضمن برنامجه العام القاضي بتغريب تركيا، وبالإضافة إلى اللغة التركية تنتشر في بعض الأوساط اللغة العربية والكردية(الكيالي، ص. 710).

أما بالنسبة للديانة فيدين غالبية الأتراك بالدين الإسلامي حيث تمثل نسبة المسلمين 99% من مجموع السكان أغلبيتهم ينتمون إلى مذهب السنة بنسبة 85%، بالإضافة إلى ذلك، تشكل تركيا اليوم من ناحية التعدد العرقي والديني والثقافي صورة مصغرة عن السلطنة العثمانية وإن بنسب وإحجام مختلفة، حيث تحتوي على الأرمن، اليونان، الأكراد، العرب، الجورجيون، الشركس، القوقازيون واليهود، لكن هذا لا يمنع أن الأتراك يمثلون أغلبية الشعب التركي إلى جانب أكبر أقليات وهما الأكراد والعرب.

- **المحدد السياسي والاقتصادي:** ينص الدستور التركي لعام 1982 على أن النظام السياسي في التركيا جمهوري برلماني ديمقراطي وعلماني، إلا أنه مؤخرا وخاصة في الانتخابات الرئاسية أوت 2014 أظهرت النظام على انه اصبح شبه رئاسي ويسعى اليوم الرئيس رجب طيب اردوغان الى تعديل الدستور ليصبح النظام السياسي نظاما رئاسيا على شاكلة النظام الأمريكي، ونستطيع أن نقول أن مكمن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات " القوة الناعمة" (Soft Power) على الصعيد الإقليمي هو أنه:

- يمثل نموذجا للإسلاميين لمعرفة كيف يتعاملون مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم من خلال نهج الواقعية والبراجماتية والاعتدال.
- يمثل نموذجا لقدرة الهوية الاسلامية على التكيف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع مع حرية وحكم القانون وعدالة واصلاح وشفافية.(حسين باكير،ع. (2009).ص 27.)

كذا يدخل المحدد الاقتصادي كعامل في تشكيل الهوية الوطنية التركية، فبالرغم من أن تركيا من الدول التي تفتقد إلى الثروات الطبيعية إلا أنها تعتبر اليوم من بين الدولة الاكبر اقتصاديا في العالم باحتلالها المرتبة 16، بسبب جملة من الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت منذ عهد الرئيس تورغوت اوزال وسياسة الانفتاح على العوالم المختلفة لتحقيق المصلحة الاقتصادية.

وبعد معرفة مقومات الهوية التركية يتضح جليا بأن البناء الهوياتي لتركيا قد خضع لقانون التغير في الأزمة التاريخية، وفقا للتوصيف الذي قدمه الأستاذ "فرناند بروديل"، أي التفاوت في سرعة التغير بين الزمن الجغرافي- التاريخي شبه الثابت، وبين الزمن الاجتماعي- الثقافي البطيء التغير، وبين الاقتصادي- السياسي السريع التغير(محجوبيان وآخرون 2010، ص. 349)، ولعدة أسباب جرى تغيير وتحول في الهوية الوطنية التركية وهو ما سنتناوله في العنصر التالي.

المحور الرابع: تحولات الهوية الوطنية وتأثيرها على توجهات السياسة الخارجية التركية:

عرفت الهوية التركية وعلى مر التاريخي العديد من التحولات، ففي مرحلتها الأولى كانت هوية أسرية متغلبة، وفي أوج الإمبراطورية العثمانية كانت هوية تركيا تصنف على أنها عصبية عامة لدولة سلطانية(بتعبير ابن خلدون والماوردي) أو الدولة التقليدية (Patrimonial) بتعبير ماكس فيبر، أما في مرحلة التنظيمات، ثم في

مرحلة الدستور وأزمته الممتدة من عام 1876 إلى عام 1908، فإن العثمانية اكتسبت معنى الوطن (patrie)، ومعنى الأمة (nation)، وذلك بتأثير الفلسفة الوضعية الوافدة من كل من ألمانيا وفرنسا (المرجع نفسه، ص 351.)

وبهذا فإن الدولة العثمانية أتاحت إمكانية تحول دولة ذات عصبية عامة عثمانية إلى دولة/أمة عثمانية متعددة القوميات، إن هذه المرحة الانتقالية بين هوية عامة جامعة إلى هوية قومية، قد أحدث شرخا كبيرا ومأزقا هوياتي زاد بإعلان مصطفى كمال أتاتورك قيام الجمهورية التركية ذات التوجه الغربي 1923، وتبنيه النهج العلماني الذي يهدف إلى نفى بشكل مطلق الهوية الاسلامية لتركيا وليس فقط فصل الدين عن الدولة، إضافة إلى معاداته للدول الإسلامية والعربية وقطع العلاقة معها.

إلا أن المتغيرات التي جرت بعد الحرب العالمية الثانية من انفتاح ديمقراطي وبروز التيارات الإسلامية والانفتاح الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته تركيا في عهد تورغوت أوزال الذي اتبع عدة إصلاحات من بينها الانفتاح على العالم الإسلامي كان اللبنة الأساسية لظهور الهوية العثمانية الجديدة التي تمزج بين الهوية الكمالية، والتراث وأمجاد الدولة العثمانية التي شملت حدودها الجغرافية والثقافية العديد من العوالم، لتدعم هذه الهوية أكثر فأكثر مع صعود حزب العدالة والتنميةذو الأصول الإسلامية في عام 2002.

وعليه فقد عرفت تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية العديد من تغييرات في اتجاهات السياسة الخارجية، والتي استندت على عقيدة تسمى "العمق الاستراتيجي"Strategic Depth"، وهي العقيدة التي عرضها وزير الخارجية التركية ومستشار لرئيس الوزراء أردوغان هو "أحمد داود أوغلو"، عقيدة تأتي في الواقع من الكتاب الذي كتبه داود أوغلو، بعنوان (العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية) "، والذي نشر في 2001 حيث قال بأن:" السياسة الخارجية التركية لم تكن متوازنة نتيجة تركيزها المفرط على اوروبا والولايات المتحدة، وتجاهل مصالحها مع الدول الاخرى خاصة في الشرق الأوسط، وهو يزعم بأنه ولمدة 80 عاما الاولى بعد تأسيس الجمهورية التركية في عام 1923، تجاهلت تركيا معظم البلدان التي كانت تشكل سابقا مقاطعات من الامبراطورية العثمانية، وتركيا اليوم يجب ان تلعب دورا أكثر فعالية هناك".(Yavuz 2009, pp. 82–99)

رؤية "العثمانية الجديدة" للعمق الإستراتيجي مختلف جدا عن السياسات الصادرة عن نجم الدين أربكان في عهد 1970، فبينما سعى اربكان إلى خلق تحالف مع الدول الإسلامية مثل ليبيا وإيران وماليزيا، وإندونيسيا كبديل صراحة للتحالف مع الغرب، لكن حكومة حزب العدالة والتنمية تريد أن تصل إلى الشرق لاستكمال علاقتها مع الغرب، وليس لكي يحل محله.

وبالرغم من أن الرؤية العثمانية الجديدة تم بناؤها من قبل الرئيس السابق تورغوت أوزال"Turgut Ozal " والذي أعاد اكتشاف إرث الإمبراطورية العثمانية وبحث عن اجماع وطني للهويات التركية العديدة التي يمكن أن تعيش مع بعضها جنبا إلى جنب عن طريق التوليف التركي- الاسلامي Turkish- Islamic synthesis (Kosebalaban, p. 27)، وفتح أبواب تركيا للنظام الاقتصادي العالمي، فاطلقت بذلك حرية السوق وحرر نظام التجارة الخارجية، إلا أنه في نطاق السياسة الخارجية، استمر تأكيد انتماء تركيا الى العالم الغربي، خصوصا طلب الانضمام إلى الاسرة الاوروبية، وذلك على الرغم من توثيق الروابط الاقتصادية بالعالم العربي والإسلامي، وبذلك اعتمد تورغوت اوزال على رؤية اقتصادية للعلاقات الدولية (نوفل 2010، ص. 20).

لكن العثمانيون الجدد " neo-Ottomans " بقيادة حزب العدالة والتنمية يعتقدون أن قيمة الدولة في العلاقات الدولية تتحدد بشكل رئيس من موقعها الجيو - استراتيجي، ومن عمقها التاريخي، وعليه فإن تركيا ذات الهوية المركبة من هوية شرق أوسطية وبلقانية وآسيوية علها أن تنهج سياسة خارجية تهدف إلى إرساء دعائم استقرار داخلي وإقليمي؛ لأنه بواسطتهما يتحقق الأمن القومي التركي، الأمر الذي يترتب عليه ضرورة أن توظف تركيا، أمثل التوظيف، موروثها التاريخي والجغرافي في سياستها الخارجية.

وعليه تسعى السياسة الخارجية التركية الجديدة إلى إخراج تركيا من حالة الطرفية والهامشية، التي عاشتها خلال مرحلة الحرب الباردة وكانت تلعب فيها تركيا دور البلد العضو في حلف الناتو، ونقلها إلى مصاف بلد مركزي"Center"في النظاما لفرعي الإقليمي" The regional subsystem " ثم في "النظام الدولي" " The international system,"،(Bodaglioglu 2008, p. 70)يقوم بأدوار محورية ومؤثرة في مختلف القضايا الإقليمية والدولية، وينطلق من اعتبار أن جملة الخصائص الجيوسياسية والجيواقتصادية والجيوثقافية تشكل وحدة تكاملية في ظل استيعاب العامل التاريخي للمجتمعات، وأن كل من المرجعية الحضارية لأي مجتمع، وهويته الثقافية والأنماط التي أفرزتها المسيرة التاريخية على التنظيمات المجتمعية وخارجها، هي بمثابة معطيات ثابتة في معادلة القوة لأي بلد.(نور الدين، م. (1997). ص 24). من العرض السابق يتبين أن هناك ظاهرة جديدة تستدعي المناقشة وإجراء الدراسة في السياسة الخارجيةالتركية اليوم، وهي وجود تحول في الهوية الوطنية نشأ من تغير الحكومة في تركيا وكذا ادراكاتها للهوية الوطنية، ما شكل عاملا جوهريا في تغيير توجهات السياسة الخارجية، وهذا ما يمكن ان نبينه في المخطط أدناه:

شكل 2: ديناميكية الهوية الوطنية والسياسة الخارجية التركية

Source: (Restu 2011, p.13)

من خلال هذا المخطط فانه يمكن قول:

- للبنائية بجوانبها الداخلية والخارجية تأثير على التحول في الهوية الوطنية التركية.
- تغير النخب كمقاربة مساهمة في تحريك تحول الهوية الوطنية وهنا فإن تغير الحكومة وصعود حزب العدالة والتنمية ذو الجذور الاسلامية والذي جمع بين كل من المثل العلمانية وحرية التعبير عن الهوية الخاصة، وخاصة الإسلام، دفع بتحول الهوية التركية الى الهوية العثمانية الجديدة، كما كان فيما سبق للنخب الكمالية دور في تحويل الهوية الامبراطورة العثمانية الى الهوية العلمانية التركية ومن ثم تغيير توجهاتها نحو الغرب.
- وبهذا فإن تغيير نمط الحكم سيكون له تأثير بما لا يدع شك في رسم تنفيذ السياسات الخارجية ومن ثم على توجهاتها.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة التي استعرضنا فيها تأثير متغير الهوية الوطنية في السياسة الخارجية التركية، والتي حاولنا فيها إبراز أن أن التغيير في توجهات السياسة الخارجية التركية كان ناتج عن التحول في الهوية الوطنية التي كانت ومنذ قيام الجمهورية التركية في 1923 ذات بعد واحد وهو التوجه الغربي العلماني، الذي ينفي الهوية الإسلامية لتركيا وأصولها التاريخية وعلاقتها بعالمها الاسلامي والعربي، إلا أن التغيرات الأخيرة والتي برزت معالمها بشكل جلي في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية منذ 2002 الذي تبنى الهوية العثمانية الجديدة التي رسم معالمها الرئيس الراحل " تورغوت أوزال"، أظهرت الوجه الجديد في السياسة الخارجية التركية، خاصة مع الدول والمناطق التي تربطها بها علاقات تاريخية حضارية وثقافية، والتي شكلت فيما سبق جزء من هوية الامبراطورية الاسلامية العثمانية. وعليه يمكن القول أن تنوع النخب التركية كان لها تأثير عميق على الهوية الوطنية، فالتسلسل التدريجي لنخب جديدة ذات التوجه الإسلامي في المستويات العليا في الحكومة، والمجالات الاقتصادية والثقافية أثرت ليس فقط على سياسات الدولة، ولكن أيضا في التعبير عن الهوية الوطنية التركية.

قائمة المراجع:

1. عبده مختار،م.(2009). مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. ب. هنتنغتون،ص.(2005). من نحن ؟ التحديات التي تواجه الهوية الامريكية، تر: حسام الدين خضور، دمشق: دار الراي للنشر.
3. طشطوش،ع.(2012).الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية،عمان: در حامد.
4. كو لوغلو، أ وآخرون.(1995). العلاقات العربية التركية حوار مستقبلي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.
5. نور الدين،م.(1997). تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.
6. الكيالي، ع.(ب.د.ن).موسوعة السياسة، ج1، ط4، ب ب د: مركز الطباعة الحديث.
7. حسين باكير،ع.(2009). "تركيا الدولة والمجتمع- المقومات الجيوسياسية والجيوإستراتيجية" (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج)، قطر: مركز الجزيرة للدراسات.
8. محجوبيان، أ، واخرون.(2010).الحوار العربي- التركي بين الماضي والحاضر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

9. مكشللي،أ.(1993).الهويــة، ترجمة على وطفة، سوريا: دار وسيم للخدمات.
10. نوفل،م.(2010).عودة تركيا الى الشرق (الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية)،بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
11. نور الدين،م.(1997). تركيا في زمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت: رياض الريس للنشر والتوزيع.
12. مخداني،ن.(2011). الهوية، المثقف والعولمة، "الملتقى الدولي الأول حول الهوية والمجالات الاجتماعية".
13. الهرماسي،م ص.(2001).مقاربة في إشكالية الهوية (المغرب العربي المعاصر)،لبنان: دار الفكر المعاصر.
14. Guzzini,S and Leander,A. (2006). Constructivism and International Relations (Alexander Wendt and his critics). London & New York : Routledge.
15. Albert,M& others.(2001). Identities, Borders and Orders: Rethinking International Theory), vol18, London: University of Minnesota.
16. Kilinç,R.(2001)."The Place of Social Identity in turkey's foreign policy options in the Post-Cold War Era in the light of Liberal and Constructivist Approaches ", A Master's Thesis, Department of International Relations, Bilkent University, Ankara.
17. Scott Burchill,S, and others.(2005). Theories of International Relations,3ed edition, new york: palgravemacmillan.
18. Greenfeld,L& Eastwood ,J.(2007)."National Identity", The Oxford Handbooks of Political Science, New York: Oxford.
19. Maalouf,A.(1998). Les Identités Meurtrières, France: Edition Grasset & Fasquelle.
20. Hakan Yavuz, H. (2009). Secularism and Muslim Democracy inTurkey, Cambridge University Press, New York.
21. Kosebalaban, H. "The Impact of Globalization on the Islamic Political Identity: The Case of Turkey," *World Affairs*, Vol. 168, Issue: 1.
22. Bodaglioglu,Y.(2008). "Modernity, Identity, and Turkey's Foreign Policy," *Insight Turkey*, Vol. 10, <https://www.academia.edu/2487657/Modernity_Identity_and_Turkeys_Foreign_Policy>
23. Restu, D.(2011). " the dynamic national identity and the foreign policy in turkey under the AKP government" , Available at:
<https://goo.gl/xkBc81>